

بيان رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة للعام 2024 (الاستثمار في المرأة: تسريع عجلة التقدم)

17:00 الجمعة، 2024/03/08 الجمعة،



في حين أننا نحتفل باليوم الدولي للمرأة هذا العام، علينا ألا نتصدى للتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها المجتمعات على الصعيد العالمي فحسب، بل أن نعترف أيضاً بمنظورات نصف سكاننا ومواهبهم ومساهماتهم في مسائل حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وكان من الممكن أن يكون التقدم المحرز في تمثيل المرأة في البرلمانات في العام 2023 أسرع وأكثر تنوعاً. على الصعيد العالمي، بلغت نسبة النساء البرلمانيات 26.9٪ في 1 كانون الثاني/يناير 2024، بزيادة 0.4 نقطة مئوية فحسب عماكانت عليه قبل 12 شهراً. يمثل هذا معدل تقدم مماثل كما في العام 2022 ولكنه أبطأ مماكان عليه في السنوات السابقة.



وحققت ستة بلدان فحسب المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في البرلمان. إذا كنا نهدف بصدق إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد والتصدي للتحديات العديدة التي نواجهها قبل أن تصبح غير قابلة للإدارة، فنحن بحاجة إلى ترسيخ المكاسب الحالية وأن نكون أكثر طموحاً في أعمالنا.

وقدم تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الأخير عن النساء في البرلمان إحصاءات عن التجديدات في 66 مجلساً في 52 دولة في العام 2023. شكلت النساء 27.6٪ من أعضاء البرلمان في تلك المجالس المنتخبة أو المعينة حديثاً، بزيادة إجمالية قدرها 1.4 نقطة مئوية مقارنة باستطلاعات الرأي السابقة في البلدان نفسها.

وفي العام 2023، انتخبت البلدان التي طبقت حصصاً انتخابية جندرية ما معدله 28.8٪ من النساء في البرلمان، بينما انتخبت البلدان التي لم تطبق حصصاً 23.2٪ فحسب. ومع ذلك، نعلم أن أي استراتيجية للحصص لن تحقق نتائج فحسب. تتطلب هذه الاستراتيجيات أهدافاً طموحة، والحرص على ضمان ملاءمتها للنظام الانتخابي، والأهم من ذلك، الإنفاذ الصارم.

والمستوى الحالي لتمثيل النساء في البرلمان غير مستدام عملياً وأخلاقياً. أظهرت الدراسات مراراً وتكراراً أن عمليات صنع القرار المتنوعة والشاملة تؤدي إلى نتائج أفضل ومزيد من الابتكار وحلول أكثر استدامة. وبالتالي، فإن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ليست مسألة عدالة اجتماعية فحسب، بل هي أيضاً ضرورة عملية.

وبينما نهدف إلى الاستثمار في النساء وتسريع تقدمهن، يجب أن نؤكد على قدوة نسائية في السياسة كوسيلة قوية لإلهام وتمكين الجيل القادم من القيادات النسائية. عندما ترى الفتيات الصغيرات النساء في مناصب السلطة السياسية، فمن المرجح أن يعتقدن أن مثل هذه الأدوار يمكن أن تلهمهن. يمكن للنماذج النسائية أن تحطم القوالب النمطية، وتتحدى الأعراف الجندرية التقليدية، وتثبت أن النساء قادرات ومؤهلات مثل الرجل للقيادة.

فأولاً، نحتاج إلى عدسة جندرية في عملنا. منذ أكثر من عقد، توصل الاتحاد البرلماني الدولي إلى مفهوم البرلمانات التي تراعي المنظور الجندري، داعياً المؤسسات إلى تغيير طريقة عملها لتكون أكثر تمثيلاً وأفضل تكيفاً وأكثر كفاءة في تجسيد المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتحقيق ذلك للمجتمع. إن تحويل برلماناتنا إلى مؤسسات تراعي المنظور الجندري شرط مسبق لبناء الثقة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها وشرعيتها.



ونحتاج أيضاً إلى التكافؤ على جميع المستويات وفي المناصب القيادية. يجب أن نعتبر التكافؤ ليس ترفاً بل ضرورة للديمقراطية والعدالة والتقدم. لكن انتظار حدوث ذلك ليس خياراً. نحن بحاجة إلى إنشاء حصص انتخابية جندرية، وهي استراتيجية أثبتت أنها تحقق التكافؤ.

ولكن لا يمكننا أن نأمل في الوصول إلى التكافؤ الحقيقي إذا انتهى الأمر بالمرأة ببساطة محاصرة في بيئة معادية وغير محترمة وتمييزية وخطيرة. قدمت الدراسات البارزة التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي حول التحيز والعنف ضد المرأة في البرلمان دليلاً على انتشار العنف القائم على الجندر ضد النساء البرلمانيات والموظفات في البرلمانات. على سبيل المثال، وجدت دراستنا حول أوروبا أن أكثر من 85٪ من النساء البرلمانيات اللواتي شملهن الاستطلاع قد تعرضن للعنف النفسي، وأظهرت دراستنا حول إفريقيا أن ما يقرب من 40٪ من النساء البرلمانيات اللواتي شملهن الاستطلاع تعرضن للتحرش الجنسي خلال فترة ولايتهن.

وهذا غير مقبول ويجب أن نحاسب البرلمانات والمؤسسات السياسية الأخرى إذا أريد لها أن تكون شاملة حقاً. ولا ينبغي للبرلمانات أن تكون قدوة وأن تقضي على العنف القائم على الجندر في مؤسساتها فحسب، بل يجب عليها أن تفعل ذلك من دون إغفال حقيقة أن حوالي 736 مليون امرأة وفتاة من جميع مناحي الحياة في جميع أنحاء العالم يقعن ضحايا للعنف القائم على الجندر في المنزل وفي المجال العام. وإذا أردنا حقاً تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، فعلينا أن نضع حداً لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات عبر ضمان التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات وتزويد الناجيات بمساحات آمنة للإبلاغ عن العنف، ومجموعة من الخدمات المصممة لاحتياجاتهن وأدواتهن لمكافحة المزيد من التخويف. يجب أن نعمل أيضاً على ضمان أن يتحمل نظام العدالة الجنائية عبء محاسبة المعتدين.

وفي سعينا لتحقيق المساواة وتمكين المرأة، يجب علينا أيضاً الاعتراف بالدور الحاسم للتعليم كحافز للتغيير. والتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وأداة قوية لكسر حلقة الفقر والتمييز. ومع ذلك، لا تزال ترد تفاوتات جندرية، لا سيما في ما يتعلق بالحصول على التعليم، حيث لا تزال ملايين الفتيات محرومات من حقهن في التعلم. وتتطلب معالجة هذه الفوارق اتباع نهج يعالج الحواجز الهيكلية والأعراف والمواقف الاجتماعية الراسخة.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا تجاهل الجوانب الجندرية لالتحاق المرأة بالتعليم، لا سيما في المجتمعات الريفية حيث غالباً ما تسود الأدوار الجندرية التقليدية والأعراف الثقافية. وفي أنحاء كثيرة من العالم، تواجه الفتيات عقبات كبيرة، بما في



ذلك الزواج المبكر، والمسؤوليات المنزلية، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية المأمونة والجيدة للنقل والمدرسة. من خلال التشريع لمعالجة هذه الحواجز، يمكننا ضمان حصول جميع الفتيات على فرصة لتلقى تعليم جيد.

وأخيراً، نحن بحاجة إلى نمج أكثر إنصافاً لصحة المرأة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الرعاية الصحية، لا تزال النساء والفتيات يواجهن تحديات فريدة في مجال رفاههن، بما في ذلك محدودية فرص الحصول على الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية الإنجابية ووفيات الأمهات. ويعتبر ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الشاملة أمراً أساسياً لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها من أن تعيش حياة صحية ومرضية. وبوصفنا برلمانيين، يجب أن نعطي الأولوية للسياسات والبرامج التي تعالج الأسباب الجذرية للتفاوتات الجندرية في مجال الرعاية الصحية وتعزز النُهج المراعية للمنظور الجندري في تقديم الخدمات الصحية.

وللتوصل إلى حلول للتحديات متعددة الأوجه في عصرنا، يجب أن نفهم أنه لا يرد برلمان واحد يمكنه مواجهة هذه التحديات بمفرده. والتعاون البرلماني الدولي والدبلوماسية البرلمانية أداتان لا غنى عنهما لاستخدام مواردنا، وتبادل خبراتنا، وإسماع أصواتنا في الساحة العالمية.

ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا لبناء عالم يمكن فيه لكل امرأة وفتاة تحقيق إمكاناتها الكاملة والمساهمة بمواهبها في المجتمع.



Q

News

Statements

Statement of the IPU President in Celebration of International Women's Day 2024- (Invest in Women: Accelerate Progress)

Fri, 08/03/2024 - 17:00



As we celebrate International Women's Day this year, we must not only address the current and future challenges societies face globally, but also recognize the perspectives, talents and contributions of half of our population to the causes of human rights and gender equality.

The <u>progress made</u> with women's representation in parliaments in 2023 could have been faster and more varied. Globally, the share of women MPs stood at 26.9% on 1 January 2024, only 0.4 percentage points higher than it was 12 months earlier. This represented a similar rate of progress as in 2022 but slower than in the preceding years.

Only six countries have achieved gender parity in parliament. If we are genuinely aiming to reach the Sustainable Development Goals on time and address the many challenges we face before they become unmanageable, we need to solidify existing gains and be much more ambitious in our actions.

The IPU's latest <u>Women in Parliament</u> report provided statistics on renewals in 66 chambers in 52 countries in 2023. Women made up 27.6% of MPs in those newly elected or appointed chambers, an overall increase of 1.4 percentage points compared with previous polls in the same countries.

In 2023, countries that applied gender electoral quotas elected an average of 28.8% women to parliament, whereas countries that applied no quotas elected only 23.2%. However, we know that not just any quota strategy will bring results. Such strategies require ambitious targets, care to ensure their fit within the electoral system and, most importantly, strict enforcement.

The present level of representation of women in parliament is practically and morally unsustainable. Studies have repeatedly shown that diverse and inclusive decision-making processes lead to better outcomes, greater innovation and more sustainable solutions. Gender equality is, therefore, not only a matter of social justice but also a pragmatic imperative.

As we aim to invest in women and accelerate their progress, we must affirm female role models in politics as a powerful way to inspire and empower the next generation of women leaders. When young girls see women in positions of political power, they are more likely to believe such roles can inspire them. Female role models can break down stereotypes, challenge traditional gender norms, and demonstrate that women are just as capable and qualified as men to lead.

First, we need a gender lens in our work. More than a decade ago, the IPU came up with the concept of gender-sensitive parliaments, calling for institutions to transform their modus operandi to be more representative, better adapted, and more efficient in embodying gender equality and delivering on it for society. Transforming our parliaments into gender-sensitive institutions is a precondition for building trust and enhancing their efficiency, effectiveness and legitimacy.

We also need parity at all levels and in leadership positions. We must consider parity not a luxury but a necessity for democracy, justice and progress. But waiting for it to happen is not an option. We need to institute gender electoral quotas, a strategy that has proven itself to deliver on parity.

But we cannot hope to reach true parity if women simply end up trapped in a hostile, disrespectful, discriminating and dangerous environment. The IPU's landmark studies on sexism and violence against women in parliament provided evidence of the widespread prevalence of gender-based violence against women MPs and women parliamentary staff. For example, our study on Europe found that more than 85% of the women MPs surveyed had faced psychological violence, and our study on Africa showed that close to 40% of the women MPs surveyed were sexually harassed during their mandate.

This is unacceptable and we must hold parliaments and other political institutions to account if they are to be truly parline Data. EN Example and eliminate gender-based violence in their institutions, but they must do so without ever losing sight of the fact that around 736 million women and girls from all walks of life around the world are victims of gender-based violence in the home and the public sphere. If we genuinely want to deliver on gender equality, we must put an end to all forms of violence against women and girls by ensuring that laws and policies are effectively implemented and providing survivors with safe spaces to report violence, a range of services tailored to their needs and tools to combat further intimidation. We should also work to ensure that the criminal justice system bears the burden of holding abusers accountable.

In our pursuit of equality and women's empowerment, we must also recognize the critical role of education as a catalyst for change. Education is a fundamental human right and a powerful tool for breaking the cycle of poverty and discrimination. Yet gender disparities persist, particularly in terms of access to education, with millions of girls still being denied their right to learn. Addressing these disparities requires an approach that tackles structural barriers and deeply entrenched social norms and attitudes.

Moreover, we cannot ignore the gendered aspects of women's enrolment in education, especially in rural communities where traditional gender roles and cultural norms often prevail. In many parts of the world, girls face significant obstacles, including early marriage, household responsibilities, and lack of access to safe and quality transportation and schooling infrastructure. By legislating to address these barriers, we can ensure that all girls have

an opportunity to receive a quality education.

Finally, we need a more equitable approach to women's health. Despite advancements in health care, women and girls continue to face unique challenges to their well-being, including limited access to social security, reproductive health care services is essential properties and empowering universal access to comprehensive health care services is essential properties and empowering women to lead healthy and fulfilling lives. As parliamentarians, we must prioritize policies and programmes that address the root causes of gender disparities in health care and promote gender-sensitive approaches to health service delivery.

To find solutions to the multifaceted challenges of our time, we must understand that no single parliament can tackle these challenges alone. Inter-parliamentary cooperation and parliamentary diplomacy are indispensable tools for utilizing our resources, sharing our experiences, and amplifying our voices on the global stage.

We must therefore redouble our efforts to build a world where every woman and girl can fulfil her full potential and contribute her talents to society.

Related news and stories



27/03/2023

IPU elects new Presidents of young MPs and women MPs

Read more →



30/03/2016

New name for IPU women MPs' group

Read more →



27/03/2015

Use collective power of MPs for gender equality

Read more →



05/09/2014

Women parliamentary leaders urge action on violence against women

Read more →



28/08/2014

Women parliamentary leaders focus on women's economic empowerment

Read more →



26/05/2014

Margaret Mensah-Williams, Namibia

Read more →

IPU offices

Inter-Parliamentary Union 5, chemin du Pommier Case postale 330 CH-1218 Le Grand-Saconnex Geneva Switzerland

Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations 336 East 45th Street, Tenth Floor New York, NY 10017 United States of America

Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations and other International Organizations in Vienna Stubenring 8-10 Vienna, 1010 Austria

Our work

Human rights
Sustainable development
Peace and security

Monthly ranking of women in parliament

Parline data

- f Facebook
- •• Flickr
- InstagramLinkedIn
- <u> Twitter</u>
- YouTube

Subscribe to our newsletter

© Copyright IPU 2024, Terms of use & Privacy statement